الحياة الاقتصادية بالمغرب الأوسط

في العهد الزياني

د/مبخوت بودواية

قسم التاريخ،جامعة تلمسان

مقدمة:

لقد اعتمدت الدولة الزيانية في اقتصادها على الزراعة والصناعة والثروة الحيوانية والتجارة الداخلية والخارجية، ولقد اعتنت الدولة بهذه الأمور وأولتها اهتمام خاص، و كان إنتاج الإمارة الزيانية وفير؛ واتسمت بقلة سكانها و كانت همزة وصل بين أوربا وإفريقيا جنوب الصحراء (السودان الغربي)[1] فكانت الدولة الزيانية تجني دخلا كبيرا من جراء حركة التصدير والاستيراد.

1- الفلاحـــــــة :

أ- الزراعـــــــة

كان النشاط الفلاحي بدولة بني زيان هو العمود الفقري لاقتصادها فكانت تحترف هذا النشاط نسبة كبيرة جدا من سكان القرى والمدن، ويقول صاحب الاستبصار[2] عن البلاد الزيانية "وللمغرب الأوسط مدن كثيرة وهي كثيرة الخصب والزرع كثيرة الغنم و الماشية طيبة المراعي..." وكانت أهم مناطقها المنتجة للحبوب سهل متيجة برشك، تنس [3] مستغانم ، وهران [4] ، ارشكول [5] ، هنين مليانة، تاهرت، مازونة، ندرومة، وتلمسان، سهل واد شلف، سهل تاسالة [6].

والمنتجات الفلاحية في هذه المناطق متنوعة بعض الشيء وليست مقتصرة على الحنطة والشعير فقط، بل يشمل النشاط الزراعي، زراعة الحبوب من قمح، وذرة، وأنواع الخضر والفواكه. أما القمح والشعير فهو الغالب على تلك الأنـــواع كلهـــا وكانت تنتجها سهول المغرب الأوسط خاصة المناطق الساحلية

والهضاب من واد ملوية إلى وادي يسر[7] حيث الخصوبة والغيث والأودية الجارية بالمياه ،كوادي شلف ومينة[8] ومن بين المنتجات الزراعية الأخرى الزيتون والتين والرمان ومن الفواكه والخضر التي كان سكان تلمسان يعرفونها ويزرعونها ببساتينهم الفول ،الكرنب والخس واللفت والفقوس والخيار والبطيخ والأجاص [9] وقد أشار الوزان إلى ذلك " وفي خارج تلمسان ممتلكات هائلة فيها دور جميلة للغاية ينعم المدنيون بسكناها في الصيف ،حيث الكروم المعروشة الممتازة تنتج أعنابا من كل لون ، طيبة المذاق جدا ، وأنواع الكرز الكثيرة التي لم أر لها مثيلا في جهة أخرى ، والتين الشديد الحلاوة ،أسود غليظ طويل جدا، يجفف ليأكل في الشتاء والخوخ والجوز واللوز والبطيخ والخيار وغيرها من الفواكه المختلفة [10].

أما التمور فقد انحصر إنتاجها بنواحي تلمسان وتيكورارين (شمال توات) أما العسل والشمع اشتهرت بإنتاجهما مدينة الجزائر وتنس واشتهرت بإنتاج القطن والكتان برشك، هنين ومستغانم و ندرومة[11] والحرير بشرشال [12].

<u>ب- الثورة الحيوانيـــــة :</u>

لقد اهتم سكان البلاد الزيانية بتربية الحيوانات فاهتم سكان المناطق الجبلية بتربية المواشي كتوجين ومغراوة أما قبائل الجنوب فاغلب حيواناتهم المعز والإبل أما تربية الخيل والبغال والحمير فيبدو أنها كانت تتم في رعاية سكان السهول والهضاب، وكان أهل تلمسان وناحيتها يعتنون كذلك بتربية الخيل والبغال والحمير فهذه الأخيرة كانت تستعمل للركوب وحمل الأثقال وغير ذلك أما الخيل فإنها كانت معدة لركوب الفرسان وهنا يجب علينا أن نميز بين تربية الماشية المستقرة التي تستعمل الحيوان للحاجات المنزلية و بين التربية البدوية للماشية التي تتخذ أهمية أكبر بكثير بسبب الأغراض المطلوبة من الحيوان: كالتغذية من لحم وشحم وزبدة وألبان ولتقديم مادة أولية صناعية كالصوف والجلد أو لاستخدامه كقوة محركة مثل الحصان والجمل والبغال والحمير لان هذا الحيوان أساس قوام القافلة [13].

فقد ذكر صاحب الاستبصار أن بلاد المغرب الأوسط كثيرة الغنم والماشية طيبة المراعي ،فمن بين مدن المغرب الأوسط التي اشتهرت بذلك ومنها

المسيلة التي كانت تكثر بها المواشي والبقر وكانت جزائر بني مزغنة أكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم ولأهل شرشال مواشي وأغنام كثيرة وأكثر أموالهم الماشية ومثلها مدينة برشك وكانت مستغانم زكية الزرع والضرع بل أنها مشتقة من "مشتى غنم".[14]

2- الصناعة :

لقد ظهرت ببلاد المغرب الأوسط صناعات عديدة إذ كانت تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف درجة التطور، فان صنائع المجتمع البدوي تختلف عنها في المجتمع الحضري فهي تتركز في المجتمع البدوي و الريفي حول توفير الطعام والملبس و الخيام و بعض الأدوات التي تستعمل في توفير الأمن للناس، و يختلف الأمر بالنسبة للمجتمع الآخر أي – المتطور – فقد اشتهر بنشاط و مهارة الصنّاع ، وكانت هناك مراكز صناعية منتشرة عبر أنحاء بلاد المغرب الأوسط ومن بين المدن التي اشتهرت بمنتجاتها الصناعية مدينة مسيلة، و جزائر بني مزغنة وتلمسان المدينة العظمى المشهورة بالغرب[15] وكان صناعها أناس أقوياء يعيشون في هناء و متعة[16]، وقد اشتهرت تلمسان بصناعة المنسوجات الصوفية وقد تكلّم عنها الوزان بقوله " و غالب تكسّبهم أي سكان تلمسان الفلاحة وحوك الصوف ، يتغنون في عمل أثوابه الرقاق فتلقى الكساء و البرنوس عندهم من ثماني أواق و الإحرام من خمس وبذلك عرفوا في القديم و الحديث ، ومن لدنهم يجلب إلى الأمصار شرقا وغربا، فقد عرف القماش بالتلمساني وهو صوف خالص أو حرير خالص مختم وغير مختم" ومن أنواع الملبوسات التي اشتهرت بها تلمسان الزيانية حسب يحي بن خلدون ثوب الحرير و الملف و الذرايع و العمائم و الاحاريم [17].

ولم ينحصر هذا النوع من الصنائع بمدينة تلمسان بل عرفت بمدن أخرى كشرشال التي تخصصت بالمنسوجات الحريرية و هنين بمنسوجاتها القطنية ولم تقتصر الدولة الزيانية على هذا النوع من الصناعة بل تنوعت الصنائع، فيذكر أن البلاد الزيانية عرفت صناعات مختلفة لاسيما في عهد أبى حمو موسى الثاني فيذكر يحي بن خلدون في بغية الرواد: أن دار الصنعة السعيدة تموج بالفعلة على اختلاف أصنافهم وتباين لغاتهم وأديانهم، فمن: دارق ورماح،

ودراع ولجام، ووشاء، ونجار وحداد، وصائغ، وغير ذلك، فتستك لأصواتهم وآلاتهم الأسماع، وتجار في أحكام صنائعهم الأذهان وتوقف دون بحرهم الهائل الأبصار[18].

3 – التجارة الداخلية بالمغرب الأوسط في العهد الزياني .

تقوم الأسواق حيث توجد تجمعات سكانية، فكان يخصص السكان مكانا يجتمعون فيه للتبادل التجاري وللتزود بما يحتاجونه من بضائع، ولهذا كان لكل قبيلة أو قبائل متجاورة سوق محلية تجتمع فيه و قد توجد حول كل ماء يقيم حوله الضاربون وفي المحطات التي تقع على الطرق الرئيسية الرابطة بين المدن بالإضافة إلى الأسواق التي تقوم حولها المدن.

وكانت الأسواق تقوم أحيانا في نطاق دائرة أمير يكون قادرا على توفير الأمن والحماية، وكان غالبا ما يحمل السوق اسم ذلك الأمير ومن هذا سوق حمزة، و سوق إبراهيم، وسوق يوسف.

كانت هذه الأسواق تمثل المركز الاقتصادي للمدينة أو للمنطقة فقد كان يتردد عليها مختلف الناس ممن له غاية تجارية للكسب والشراء[19]. وكان للسوق وظائف أخرى اجتماعية وثقافية ومن بين الأسواق التي اشتهرت بها مدن المغرب الأوسط أسواق مدينة تلمسان إذ قال عنها البكري أنها قاعدة المغرب الأوسط ولها أسواق"، ويصف الادريسي مدينة وهران فيذكر أن " بها سوقا مقدرة وتجارات نافقة" ويذكر أنه كان بمستغانم أسواق و حمامات وجنات وبساتين"[20] و يذكر البكري أن مدينة تنس كان بها " أسواق كثيرة ونفس الأمر بالنسبة لجزائر بني مزغنة [21] التي يقول عنها حسن الوزان: "وهي كبيرة جدا تضم نحو أربعة آلاف كانون أسوارها رائعة ومتينة جدا مبنية بالحجر الضخم، فيها دور جميلة و أسواق منسقة كما يجب، لكل حرفة مكانها الخاص، وفيها كذلك عدد كثير من الفنادق والحمامات... [22].

لقد كانت هذه الأسواق همزة وصل بين أسواق أوروبا (العالم المسيحي) وأسواق إفريقيا السوداء ، و التجار بدولة بني زيان هم؛ أما من أصل إسلامي محلي أو من الذميين اليهود أو من المسيحيين و اليهود مواطني الدول الأوروبية وأنشط هؤلاء العناصر كانوا من اليهود الذين كانوا يعيشون بالمغرب

الأوسط وقد تكاثر عددهم لاسيما منذ سنة 1391 م (793 –794 هـ) عند اضطهدهم الأسبان[23] وطردوهم وكانوا يشتغلون منذ العصور الوسطى بالتجارة الخارجـية، إلى جانب الحرف اليدوية، وكان بعضهم ينشط في التجارة البرية فيتنقلون مع القوافل بين مختلف المدن المشهورة بأسواقها[24]، كما كانوا ينتقلون بين المدن الأوروبية وخاصة ميورقة وبرشلونة و بين مدن المغرب الأوسط لممارسة عملية التبادل التجاري، وكانوا يقومون بدور الوساطة بين التجارة المسلمين والأوروبيين خاصة تجار أرغون[25]، ومن أهم السلع التي كان اليهود يتاجرون بها الأسلحة، التوابل الحرير والعبيد، وكانوا يوزعون بضائعهم في تلمسان، سجلماسة، فاس...، على التجار المسلمين لتسويقهما ، بالأسواق الأخرى و كان اليهود أكثر التجار عملا بالذهب ، فقد ساهموا في تزويد المدن الأوروبية به كما اشتغلوا في الصرافة ، و اشتهروا بقرض المال مقابل ضمانات وفوائد كبيرة ، وشراء العبيد و بيعهم بأثمان بخسة لبيعهم فيما بعد إلى الدول الأوروبية وغيرها بأثمان أرفع ، فقد نافسوا التجار المسلمين واحتكروا التجارة[26]. ولم تكن اختلاف هؤلاء اليهود حسنة إذ أن الفقهاء قد حرّموا التعامل بالربا لكن اليهود كانوا يلجئون إليه ، دعاهم إلى ذلك، اختصاصهم وتصريف الأموال و التعامل مع المسلمين بالربح الوفير.

وكان للتجار المسيحيين أيضا دور هام في التجارة ، فكانوا يقيمون بمدن المغرب الإسلامي ، وكان جميعهم يحافظون على جنسياتهم و يتمتعون بالحرية الدينية يعيشون تحت حماية قناصلهم. ولقد عمل هؤلاء المسيحيين بجلب معهم كميات من السلع المختلفة فيبيعونها بأسواق المغرب الأوسط كوهران ، هنين، وتلمسان التي كان بها مراكز القيصرية وفيه تتجمع السلع ويتم عقد الصفقات بين التجار المسلمين و المسيحيين ، أسس هذا المراكز من قبل السلطان أبي حمو موسى الأول فوق مساحة شاسعة و كان تجار الدول الأوروبية كقشتاله، أراغون ، والبندقية و ميورقة ، يقصدون القيصرية بحثا عن الذهب، فكانت بين الدولة العبد الوادية و هذه الدول علاقات تجارية حددتها معاهدات منها :[27]

- معاهدة تلمسان المؤرخة في سنة 1286 و المبرمة مع مملكة أراغون.
- معاهدة تلمسان المؤرخة في سنة 1339 و المبرمة مع مملكة ميورقة.

- معاهدة بيربينيون وتلمسان المؤرخة في سنة 1362 لمدة خمس سنوات والمبرمة مع مملكة أراغون أيضا [28].

وكانت تتم العمليات التجارية عن طريق المقايضة والبيع والدين، ولقد ارتبطت حركة البيع والشراء بين التجار المسلمين والمسيحيين في دولة بني عبد الواد بالمكوس [29] .

4- الموارد المالية بالمغرب الأوسط .

لقد كانت الموارد المالية لدولة بني زيان شبيهة بالموارد المالية للدولة الموحدية، وبالتالي يمكن القول أن النظام المالي الزياني امتداد للنظام المالي الموحدي توارثه سلاطين الدولة بوراثتهم للسلطة و الحكم فمن بين الموارد التي كانت تعتمد عليها الدولة العبد الوادية ، الضرائب بجميع أنواعها و بعض الفوائد التجارية و الغنائم .

1- <u>الضرائب :</u>

كانت الضرائب في العهد العبد الوادي تتشكل من الزكاة والعشر (المضروب على الأراضي)، والجزية والضريبة الجمركية [30] والمكوس، فكانت تستفيد الضريبة الجمركية من دخول البضائع و خروجها أموالا كثيرة، حيث حققت الدولة الزيانية من رسوم الجمارك مردودا كبيرا كان يبلغ ثلاثمائة و حتى أربعمائة ألف دينار طوال عديدة من السنوات و خاصة عندما كانت وهران تحت سلطة بني زيان [31] و يبدوا أن نصف هذه المبالغ كانت تصرف على الأعراب و حراس الدولة و الباقي لأجور الجند و القادة وكبار موظفي الحاشية وكان الملك هو أيضا ينفق على قصره وعلى متطلباته، كان يوجد بالدولة العبد الوادية إدارتين للجمارك: الأولى بوهران والثانية بهنين، وترأسهما إدارة مركزية للجمارك بتلمسان. أما الزكاة أو الصدقة كانت تجمعها الدولة من الأغنياء و تضعها في بيت المال ثم تعيد توزيعها على مستحقيها، وعلى ما يبدو أن سلطان الدولة العبد الوادية كان متمسكا بالإشراف والمراقبة على هذا المورد المالي، ولقد أشار يحيى بن خلدون، أن السلطان أبا حمو موسى الثاني أرغم بعض مشائخ القبائل المتمردة على دفع الزكاة[32]. ومن بين الضرائب

التي كانت تعتمد عليها الدولة الزيانية ضريبة الأرض –الخراج– وكان مقدارها ما بين العشر ونصف العشر مع مخروج الأرض.

وكانت الجزية تأخذ من الذميين من المسيحيين واليهود الذين كانوا يوجدون في ربوع الدولة العبد الوادية وكانت تستثنى هذه الضريبة على المرأة، والصبي، و المجنون والعبد والراهب في ديره، وذي العاهات و المساكين الذين يعيشون من صدقات الناس[33] ومن بين الموارد المالية للدولة العبد الوادية المكوس التي كانت تفرض على عمليات البيع، أما التي لا تباع فان أصحابها لا يدفعون مكوسها باستثناء الذهب والفضة الذين يدفع عنهما أصحابهما فور دخولهما إلى حدود الدولة مكوسا تقدر بخمسة في المائة من قيمتها، ولقد ساهمة هذه المكوس بدرجة كبيرة في تمويل خزينة الدولة إلي جانب الضرائب والجزية، فقد حددت مكوس الواردات بـــ10% من قيمة البضائع التي يتم بيعها، أما الذهب والفضة فكان يدفع صاحبهما 5 %، أما الجبايات المفروضة على صادرات الدولة تعادل 5% وتجبى عن طريق كل السلع، كما فرضت الدولة العبد وادية مكوسا إضافية مثل مكوس الخدمات كالترجمة وقدرت بـــ0,5 % من قيمة البضائع ومكوس الإرساء أو الملاحة وهي خاصة بالمراكب التي ترسوا بموانئ الإمارة، ومكوس أخرى لم تحدد قيمتها وإنما كان يحدد قيمتها موظفو الديوان باتفاق مع التجار كمكوس الوزن والتخزين والسمسرة[34] وقد ذكر حسن الوزان أن مجموع" عائداتها السنوية تقدر بـــثلاثمائة ألف دوكا".

كان القائمون على بيت المال يحتلون مرتبة عالية في البلاط الزياني و كان يشترط في من يعتلي هذا المنصب أن يكون ماهرا في الحساب و عارفا بأنواع الخراج و الجبايات و حفظ حقوق الدولة في الدخل و الخرج و النظر في استخراج الأموال و جمعها في مواقيتها و ضبطها في سجلات و توقيع الحولات مما يمكن الموظفين من الحصول على رواتبهم الشهرية ، ومن أشهر الأسر التي كانت قائمة على بيت المال أسرة "بنو الملاح "، وهم قرطبيو الأصل معروفون بالأمانة و الصدق و كانوا يحترفون سكة الدنانير ، و كذلك أسرة " أبو المكارم محمد بن سعود " و أسرة " عبد الرحمان الشامي " [35]

2- السكة و النقود:

تعد السكة مظهرا من مظاهر سلطة الخليفة أو السلطان أو من ينوب عنهما فهي كما يقول ابن خلدون " وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص مع المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات " (36) أضف إلى ذلك أنها وثيقة رسمية لا يمنكن الطعن فيها بسهولة ، فهي تعد من أهم مصادر التاريخ إذ تكشف لنا عن خفايا كثيرة و حقائق تاريخية (37).

لقد سكت النقود في كل حوا منذ العالم الإسلامي في العصور الوسطى شرقا وغربا، فضربت السكة في الشام والعراق وبلاد فارس ومصر وشمال إفريقيا والأندلس، وكانت النقود الإسلامية تختلف حجما و شكلا ووزنا باختلاف الأقاليم والدول المعاصرة وكانت دار السكة تعد أهم المؤسسات التي لعبت دورا هاما في حياة المجتمعات الإسلامية (38). ومن بين هذه المجتمعات المجتمع الزياني الذي ورث الدنانير و الدراهم الموحدية التي ظل معمولا بها في دولة بني عبد الواد إلا أن ذلك لم يمنع الزيانيين من سك نقود تخص دولتهم مقلدين في ذلك للموحدين حيث لم يبتكروا نماذج جديدة.

ويرى صالح بن قرية: أن دول المغرب الإسلامي بعد دولة الموحدين استطاعت سك دنانير ودراهم في غاية الجودة، يرى أيضا بأن هذه الدولة كانت المختار الأول لسك الدنانير والدراهم و أن كان أمر سك النقود حرا، ليس مقيدا ولا ممنوعا ثم حصر النقود المتعامل بها فكانت : الدينار الذهبي، والدرهم الفضي وأجزاء الدينار، وأجزاء الدراهم، وهذه الأجزاء هي: نصف الدينار½، وربع الدينار ¼ ، وثمن الدينار $^{1}/_{8}$.

وقد تم حصر الدنانير العبد الوادي بـــ32 دينارا ذهبيا نقشت عليها في الغالب آيات قرآنية و أحاديث نبوية و عبارة " ما أقرب فرج الله" كشعار لهم بعد مقتل السلطان المريني يوسف بن يعقوب سنة 707 هــ تحت أسوار مدينة تلمسان للتعبير عن شكرهم لله الذي خلّصهم من شر ذلك الحصار الطويل (39)

وهاهي بعض الدنانير وأجزائها التي تخص الدولة العبد الوادية : الدينار الأول يعود إلى عهد السلطان أبي حمو موسى الأول 70/ هــ/ 1307- 718

– 1318 م)، يزن هذا الدينار 4.66 غ و طول قطره 32 مم، رسمت في وجهيه دائرتان : كتب عليهما : في الوجه الأول :

كتب في القطعة الدائرية ما يلي:

ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى و أمنها و داخل المربع كتب:

عن أمر عبد الله

موسى أمير

المسلمين المتوكل

على رب العالمين

أيده الله و نصره

وفي الوجه الثاني

كتب في القطة الدائرية:

و إلهكم اله واحد لا اله إلا هو الرحمان الرحيم

وداخل المربع كتب :

بسم الله الرحمان الرحيم

صلى الله على محمد وآله

لا الـــــــــه إلا الله

محمـــــد رســول الله

مـــا أقـــرب فرج الله

الدينار الثاني خاص بعهد السلطان أبي تاشفين الأول 737/718هـ/ 1336/1318م . وزنه 4.55غ و طول قطره 31 مم، في وجهيه الاثنين رسم مربعان: إحداهما خطي والآخر بنقاط. ثم مربعان خطيان. و كتابات هذا الدينار كانت:

في الوجه الأول:

كتب في القطعة الدائرية

أمير المؤمنين عبد الرحمان بن الخلفاء الراشدين

وداخل المرجع كتب :

لا اله إلا الله

محمد رسول الله
ولا غالب إلا الله
و الأمر كله لله
ولا قوة إلا بالله
في الوجه الثاني كتب :
ضرب بمدينة تلمسان أبقاها الله تعالى للمسلمين
وكتب داخل المربع:
بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد و آله
والحمد لله رب العالمين
والشكر لله على نعمته
والشكر لله يوم الدين

وفي دينار آخر لنفس السلطان نجد دائرتين و مربعين فعلى الوجه الأمامي كتب في داخل الدائرة . ضرب بمدينة تلمسان حرسها الله تعالى و أمّنها.

وفي داخل المربع من الوجه الأمامي كتب : " عن أمر عبد الله المتوكل على الله عند الرحمن أمير المسلمين أيده الله و نصره " أما الوجه الخلفي من الدائرة كتب الآية التالية : و إلهكم إله واحد – لا إله إلا هو – الرحمن الرحيم.
وكتب في المربع:
بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد
لا إله إلا الله
محمد رسول الله
ما أقرب فرج الله

ودينار آخر يعود إلى السلطان أبي العباس أحمد المعروف بالعاقل 834-866 هـ كتب على الوجه الأمامي من الدائرة " الله" .

أما في داخل المربع من الوجه الأمامي فنجد " عن أمر عبد الله المعظم بالله أمير المسلمين أبي العباس أحمد" .

وعلى الوجه الخلفي نجد أن ما كتب داخل الدائرة ممسوح.

أما في داخل المربع من الوجه الخلفي كتبت الآية الكريمة ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم ".

ودينار آخر يعود إلى السلطان أبى عبد الله محمد المتوكل على الله (866/ 873 هـ) يزن 4.48 غ و طول قطره 34 مم، رسم في وجيه الأول والثاني مربعان خطيان و كتب على الدينار :

على الوجه الأمامي في المربع داخل الدائرة " المتوكل على الله أمير المسلمين ابن مولانا أبي زيان محمد أيده الله " .

وعلى الوجه الخلفي في المربع داخل الدائرة كتبت الآية الكريمة:

ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا" .

ودينار يعود إلى السلطان أبي عبد الله محمد (873-909هـ) و يزن 1.05 غ و طول قطره 14 مم، وقد رسم في وجهيه دائرتان و مربعان و قد كتب ما يلي : في الوجه الأول :

في القطعة الدائرية كتب :

ضـــــرب بمدينـــــة تلمســـــان

وكتب في المربع :

أبـــــو عبـــــد

الله محمـــــــد

نصـــــــره الله

في الوجه الثاني[40]

في القطعة الدائرية كتب :

بسم الله الرحمن الرحيم

وكتب في المربع :

لا إلـــــــــه إلاّ

الله محمـــــــد

رســـــول الله

الهوامش:

(1) عبد الفتاح مقلد الغنيمي ، موسوعة المغرب العربي مج3،مكتبة مدبولي القاهرة

(2) مجهول،الاستبصار،تحقيق سعد زغلول عبد الحميد، بغداد 1986ص179

(3) مارمول كربخال ، إفريقيا ،مج2 ترجمة،محمد حاجي وآخرون مكتبة المعارف الرباط 1984 ص 354

(4) مارمول ص 329 ، الاستبصار 134.

(5) مارمول ص 297.

(6) بوزياني الدراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1993 ،ص211، 212.

(7) D'Hina (atallah) , les états de l'occident musulman au XIII , XIV et XV siècles , O.P.U Alger 1984 . P 336.

(8) Ibid , P 338.

(9) الدراجي مرجع سابق ص212

(10) حسن الوزان،وصف افريقيا،ج2 ،بيروت 1983،ص20

(11) بوشامة عاشور،علاقات الدولة الحفصية مع المغرب والأندلس،جامعة القاهرة مصر 1991 ص396

(12) حسن الوزان ، وصف إفريقيا ، مج 2 ص 34، انظر إسماعيل العربي ، القارة الإفريقية والجزارة الأندلس الجزائر 1983 ص 159.158.

(13) موريس لومبارد ،الجغرافية التاريخية للعالم الأساسي خلال القرون الأربعة الأولى تر/ عبد الرحمن حميدة دار الفكر دمشق سوريا 1998،ص230

(14) جودت عبد الكريم يوسف ، الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المغرب الأوسط. غلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (9-10 م) ، د. م. ج الجزائر 1992.

(15) اليعقوبي ، البلدان ، وضع حواشيه محمد أمين ضناوي دار الكتب العلمية ط1 ، بيروت لبنان 2002 ص 196

(16) الوزان المصدر السابق ج 2 ص 21.

(17) مبارك محمد الميلي ، تاريخ الجزائر القديم والحديث ،الجزائر 1979،ص484 انظر أيضا بد الرحمان الجيلالي تاريخ الجزائر العام ج 2 ص 245-246.

(18) يحيى بن خلدون،بغية الرواد ،تحقيق عبد الحميد حاجيات،ج1،ص161

(19) جودت عبد الكريم المرجع السابق ص 136.

(20) الادريسي ، المغرب الغربي من كتاب نزهة المشتاق ، حققه محمد حاج صادق 1983 ، ص 128.

(21) البكرى (أبو عبيد الله) المسالك والممالك،تحقيق دي سلان 1965 ص61-76

(22) حسن الوزان ج 2 مصدر سابق ص 37.

(23) فوزي سعد الله ،يهود الجزائر،الجزائر 1996،ص40

(24) نعيم زكي فهمي ، طرق التجارة الدولية و محطاتها بين الشرق و الغرب ، القاهرة ، ص 308.

(25) DHINA , Op cit . P 357

(26) بوخالفة (نور الهدى) ، دولة بني واسول ، المرجع السابق ص 226. أنظر أيضا عطاء الله دهينة ، الجزائر في التاريخ
ص 479-480 . انظر أيضا فوزي سعد الله المرجع السابق ص 61.

(27) عطاء الله دهينة ، المرجع السابق، ص 478.

(28) لقد تم ابرام هذه المعاهدة التلمسانية يوم 25 جوان 1362م بمدينة بيربينيو Perpignan بين ملك أرغون بطرس لوسيريمون Pierrele céré monieux ، و سفيرين يمثلان أبا حمو موسى الثاني .
أنظر 377- 376 هـ Op cit ، DHINA.

(29) عبارة عن ضرائب غير شرعية ، تجبى على المصنوعات المحلية و الواردات الأجنبية و على كل ما يباع و يشترى ، فوضعت على الحوانيت و الأسواق ، وكانت قيمة المكس تختلف من حين لآخر فتتراوح بين 8 % – 20 % ، وقد حددها الفقهاء بنسبة 10 % على التجار والمشركين و 5 % على التجار أهل الذمة و 2,5 % على التجار المسلمين وكان متول المكوس بباب المدينة مقرا له مما يسمح له الأشراف على كل صغيرة و كبيرة داخله أو خارجه، أنظر جودت عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص 406-407 ، أنظر أيضا سحنون بن سعيد ، المدونة الكبرى ، القاهرة ، ص 279.

(30) هي عبارة عن العشور ، و عرفت هذه الضريبة أول مرة خلال عهد الخليفة عمر رضي الله عنه ، كرد فعل على المعاملة التي كان يتلقاها التجار المسلمون في دار الحرب ، فأمر عمر بن الخطاب أبا موسى الاشعري بأخذ العشر من التجار غير المسلمين الذين يفيدون ببضائعهم إلى دار الإسلام و أمر بأن يأخذ من أهل الذمة نصف العشر ، وصف المسلمين ربع العشر إذا بلغ تمن السلعة مأئتي درهم ، أنظر النظم الإسلامية المرجع السابق ص 239 أنظر أيضا دراجي ، نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية ص 220.

(31) حسن الوزان ، المصدر السابق ص 23.

(32) دراجي ، المرجع السابق ص 220.

(33) حسن إبراهيم حسن ، النظم الإسلامية ، القاهرة مكتبة النهضة المصرية ، ط 3 ، 1962 ، ص 230 ، أيضا دراجي المرجع السابق ص 221.

(34) DHINA. Op cit . P 381-382.

(35) يحيى بن خلدون ، بغية الرواد ج 1 ص 205-213. أنظر أيضا عبد الرحمان بن خلدون العبر ج 13 ص 217 أنظر ايضا عبدلي لخضر الحياة الثقافية في عهد دولة بني زيان 2005 ،ص 67.

(36) عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، ص 462.

(37) صالح بن قربة ، المسكوكات المغربية من الفتح الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد ، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1986، ص 13.

(38) نفس المرجع ، ص 27. أنظر أيضا DHINA , op. cit P 205-206.

(39) عبدلي لخضر ، مرجع سابق ص 68.

(40) L'avoix (H) : catalogue des monnaies musulmanes , Espagne et Afrique T 3 P 460-465.

انظر أيضا الدراجي ، نظم الحكم مرجع سابق ص 228-235 . أنظر أيضا عبد لي لخضر ، مرجع سابق ص 71-72 و أنظر أيضا DHINA , les états , Op , cit P 211.